الشركة المصرية المالية للتصكيك السيادى

الصكوك المصرية السيادية	السعر		العائد حتى تاريخ الاستحقاق	
	٢٠٢٦/٠٨/٢٨	٢٠٢٦/٠٩/٠٤	٢٠٢٦/٠٨/٢٨	٢٠٢٦/٠٩/٠٤
استحقاق أبريل ٢٠٢٩[١]	١٠٠,٤٨ دولار أمريكى	١٠٠,٣٤ دولار أمريكى ▼	٦,٢٧ %	٦,٣٣ % ▲
استحقاق أكتوبر ٢٠٣٢[٢]	١٠٥,٠٠ دولار أمريكى	١٠٤,٨٥ دولار أمريكى ▼	٧,٠٥ %	٧,٠٧ % ▲

(جدول يوضح أداء الصكوك المصرية السيادية بتاريخ٢٠٢٦/٠٩/٠٤)

شهدت الصكوك المصرية السيادية خلال الفترة من ٢٨ أغسطس إلى ٤ سبتمبر ٢٠٢٦ ضغوطًا بيعية محدودة، انعكست في تراجع أسعار الصكوك وارتفاع عوائدها، حيث انخفض سعر صك (استحقاق أبريل ٢٠٢٩) من ١٠٠,٤٨ دولار إلى ١٠٠,٣٤ دولار، مع ارتفاع العائد من ٦,٢٧٪ إلى ٦,٣٣٪، كما تراجع سعر صك (استحقاق أكتوبر ٢٠٣٢) من ١٠٥,٠٠ دولار إلى ١٠٤,٨٥ دولار، وارتفع العائد من ٧,٠٥٪ إلى ٧,٠٧٪.

وجاء هذا الأداء في ظل تأثر أسواق الدخل الثابت العالمية بصدور بيانات سوق العمل الأمريكي لشهر أغسطس ٢٠٢٦، الصادر عن مكتب إحصاءات العمل الأمريكي يوم الجمعة (٢٠٢٦/٠٩/٠٤)، والتي أظهرت إضافة ١٦٢ ألف وظيفة، متجاوزة التوقعات البالغة نحو ٥٦ ألف وظيفة، مع استقرار معدل البطالة عند ٤,١٪. كما تم تعديل بيانات يوليو بالرفع إلى إضافة ٢١ ألف وظيفة[٣].

وقد عززت قوة بيانات سوق العمل من توقعات استمرار تشدد السياسة النقدية الأمريكية، حيث ارتفعت احتمالات قيام الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة خلال اجتماعه في سبتمبر، وهو ما انعكس مباشرة على أسواق الخزانة الأمريكية. وبالتالي، انعكس ارتفاع العوائد الأمريكية على أدوات الدخل الثابت العالمية، ومن ضمنها الصكوك المصرية السيادية، حيث أدى ارتفاع تكلفة التمويل المرجعية عالميًا إلى تراجع أسعار الصكوك وارتفاع عوائدها خلال الأسبوع.

---

١ https://shorturl.at/saZGb

٢ https://shorturl.at/lWM4f

٣ https://shorturl.at/ojLDB